الأمم المتحدة

A/69/647–S/2014/876

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 December 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ٣٧ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولاً – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٦٨/١١ وقرار مجلس الأمن ٢١٤٥ (٢٠١٤)، اللذين طُلب مني فيهما تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان. ويعرض التقرير مستجدات أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود الهامة المبذولة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان، منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (A/69/540-S/2014/656). ويقدّم كذلك موجزًا للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية وللأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بأفغانستان.

ثانيًا – أهم المستجدات

٢ – شكّل تنصيب رئيس أفغانستان، السيد أشرف غني، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ والاتفاق المبرم في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة عبد الله عبد الله نهاية للمأزق الانتخابي وأول عملية انتقال سلمي للسلطة في أفغانستان بين قادة منتخبين. وحظي الاتفاق الذي توصل إليه المرشحان الرئاسيان، وتنصيب الرئيس غني

14-66112 (A) 111214 111214

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتعيينه للسيد عبد الله رئيسًا تنفيذيًا، بالترحيب في أفغانستان وفي أوساط المجتمع الدولي وفي خضم التخوفات من العواقب السياسية والأمنية والاقتصادية المتفاقمة والناجمة عن طول أمد العملية الانتخابية.

٣ - وأعلن الرئيس غني عن برنامج ضخم، يشمل مسائل الحكم الرشيد وسيادة القانون ومكافحة الفساد ومسألة المصالحة باعتبارها من الأولويات العليا، ووضع خطط للعمل على الصعيد الإقليمي. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، وقّعت أفغانستان على الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاق مركز القوات مع منظمة حلف شمال الأطلسي، مما وفّر الإطار القانوني لاستمرار المساعدة العسكرية الدولية بعد عام ٢٠١٤. وتركّز الحوار الإقليمي على المؤتمر الوزاري الرابع لعملية إسطنبول/قلب آسيا المعقود في بيجين في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، حيث عرض الرئيس غني الخطوط العريضة للبرنامج الإصلاحي للحكومة الجديدة وشدّد على أولوية المضي في عملية سلام فعالة يقودها الأفغان ويتولون مقاليدها. وأعربت البلدان المشاركة عن استعدادها للعمل مع حكومة أفغانستان الجديدة وتعزيز التعاون في جميع أنحاء المنطقة. وكان مؤتمر لندن المعني بأفغانستان المعقود في ٤ كانون الأول/ديسمبر بمثابة أساس لتجديد الدعم السياسي والمالي المقدّم إلى الحكومة الجديدة وللاتفاق حول العناصر الرئيسية لبرنامج الحكومة الإصلاحي.

ألف - المستجدات السياسية

٤ - في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وقّع المرشّحان الرئاسيان، السيد عبد الله والسيد غني، الاتفاق بين فريقي الحملتين بشأن هيكل حكومة الوحدة الوطنية بحضور الرئيس المنتهية ولايته، السيد حامد كرزاي. وقام ممثلي الخاص حينئذ، يان كوبيتش، وسفير الولايات المتحدة إلى أفغانستان، جيمس كننغهام، بتوقيع الاتفاق بصفتهما شاهدين. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة السيد غني رئيسًا منتخبا لأفغانستان وذكرت أنّ السيد عبد الله قد تم تعيينه رئيسا تنفيذيا، فيما تقرر الإعلان عن نتائج التصويت في وقت لاحق.

٥ - ونجم الاتفاق عن مفاوضات مكثفة بين المرشحَيْن الرئاسيين وفريقي حملتيهما، فضلاً عن جهود الوساطة التي بذلها كل من الرئيس كرزاي والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن النص النهائي. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، أكّدتُ للسيد غني والسيد عبد الله، في مناقشات منفصلة مع كل منهما، ضرورة تقيّدهما بالتزاماتهما المعلنة في ١٢ تموز/يوليه وإبرام الاتفاق السياسي لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، التقى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان،

بالسيد غني والسيد عبد الله في كابل، وكرّر هذه الرسالة وأكّد أن الأمم المتحدة ستظلّ شريكًا فاعلاً وداعمًا لأفغانستان.

٦ - وحدّدت أحكام الاتفاق شكل حكومة الوحدة الوطنية ومهامها وأبرزت أهمية الاستقرار السياسي والإصلاح. وتضمّنت عناصره الأساسية الالتزام بعقد الجمعية الكبرى (لويه جركه) في غضون سنتين من أجل النظر في تعديل الدستور بهدف إنشاء وظيفة رئيس الوزراء التنفيذي. وفي غضون ذلك، سيتم بموجب أحكام الاتفاق استحداث منصب الرئيس التنفيذي بقرار رئاسي. ووضع الاتفاق أيضًا مجموعة من المبادئ المتصلة بالجدارة والمساواة والتوزيع العادل في ما يتعلق بالتعيينات الرئيسية في حكومة الوحدة الوطنية، والخطوات اللازمة لإجراء إصلاح انتخابي شامل.

٧ - وجاء الاتفاق عقب انتهاء اللجنة الانتخابية المستقلة، في ١٤ أيلول/سبتمبر، من المراجعة الشاملة للانتخابات الرئاسية وبتّها في الأصوات الملغاة. وشملت المراجعة، التي لم يسبق لها مثيل في الحجم والنطاق، فتح السلطات الانتخابية الوطنية وفحصها لكل صندوق من صناديق الاقتراع البالغ عددها أزيد من ٠٠٠ ٢٢ صندوق، وذلك بحضور وكلاء المرشحين والمراقبين ووسائط الإعلام والأمم المتحدة. وفي حين لم يُعلن بصورة رسمية عن المجاميع التراكمية خلال عملية المراجعة، فإن قيام كل حملة بإعادة عدّ الأصوات والأصوات الملغاة، بصورة مستقلّة كان يفهم منه على نطاق واسع بأنّه من غير المتوقع أن تتغيّر النتائج الأولية التي أعلنتها اللجنة والتي وضعت السيد غني في المقدّمة.

٨ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، قدّمت اللجنة إلى الرئيس المنتخب غني شهادة الانتخاب، التي تشير إلى أنه قد حاز على ٥٥,٢٧ في المائة من جملة ٧,١٢ مليون صوت صحيح تم الإدلاء به في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية. وأدلى الرئيس بكلمة لدى قبوله الشهادة، أكّد فيها على وحدة الأمة، وهنّأ الرئيس كرزاي، الرئيس المنتهية ولايته، على الانتقال السلمي للسلطة بين رئيسين منتخبين. وعلى الرغم من التوترات المستمرة بين مؤيدي كل من المرشحين الرئاسيين، تبيّن أن المخاوف من حدوث اضطرابات مدنية عقب الكلمة كما أوردت وسائل الإعلام، لم يكن لها أي أساس من الصحة.

٩ - وبعد يومين، توجّه الرئيس كرزاي ، بصفته رئيس الدولة، بكلمته الأخيرة إلى الأمة، التي ركّز فيها على المنجزات التي حققتها إدارته، وأعرب عن أمله في أن يعمّ السلام أفغانستان في القريب العاجل. وهنّأ الرئيس المنتخب، السيد غني، والسيد عبد الله على اتفاقهما، وطلب إلى جميع الأفغان دعم حكومة الوحدة الوطنية.

١٠ - وبعد تنصيب الرئيس غني في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أدّى اليمين أمامه النائب الأول للرئيس، عبد الرشيد دوستم؛ والنائب الثاني للرئيس، محمد سروَر دانِش؛ والرئيس التنفيذي، عبد الله عبد الله؛ ونائبا الرئيس التنفيذي، محمد خان ومحمد مُحقِق. وطرح الرئيس غني في خطابه الافتتاحي برنامجًا واسع النطاق يتناول الإصلاح المؤسسي للدولة والحكم الرشيد؛ والمسائل المترابطة للاقتصاد ورأس المال البشري والأمن، ومن ذلك توجيه دعوة لحركة طالبان ولفصيل قلب الدين بالحزب الإسلامي من أجل الدخول في مباحثات سياسية؛ ومبادرات في مجال السياسة الخارجية تهدف إلى بناء الاستقرار والازدهار في البلد. وأعرب الرئيس التنفيذي عبد الله في كلمته عن التزامه بالوحدة الوطنية والعمل جنبًا إلى جنب مع الرئيس، كفريق واحد من أجل النهوض بالبلد.

١١ - وبدأت الخطوات الأولية لإنشاء الحكومة الجديدة على الفور بعد تنصيب الرئيس. وفي الفترة الفاصلة بين ٢٩ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر، عيّن الرئيس غني العديد من المستشارين الرفيعي المستوى، بمن فيهم الممثل الخاص لشؤون الإصلاح والحكم الرشيد، أحمد ضياء مسعود؛ ومستشار الأمن الوطني، حنيف أتمر؛ والمستشار الاقتصادي الوطني، السيد زاخيلوال. واتخذ الرئيس خطوات نحو تنفيذ التعهدات التي قام بها في حملته. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، وقّعت الحكومة الجديدة الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة واتفاق مركز القوات مع منظمة حلف شمال الأطلسي، اللذين ييسّران إنشاء بعثة الدعم الحازم التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، التي ستقدّم التدريب والمشورة والمساعدة إلى قوات الأمن الأفغانية. وبعد أن وافق كل من مجلس الشعب ومجلس الشيوخ في الجمعية الوطنية على الاتفاقين، في ٢٣ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي، دخل الاتفاقان حيز النفاذ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

١٢ - واتّخذ الرئيس الإجراءات الأولية لتبسيط الإدارة وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، قام الرئيس بدمج مكتب رئيس الديوان في مكتب الشؤون الإدارية، وذلك من أجل الحد من عدد الوكالات الحكومية ومن تكاليفها. ثم استهلّ المناقشات بشأن تحسين التنسيق بين مكتب المدعي العام والمكتب الأعلى لمراجعة الحسابات والمكتب الأعلى للرقابة واللجنة المشتركة المستقلة لرصد وتقييم جهود مكافحة الفساد، وذلك بغية زيادة الفعالية في مكافحة الفساد. وقد صاحب هذه الجهود عمل وسع النطاق في مجال التوعية ببرنامج الإصلاح، بما في ذلك إجراء مناقشات مع الحكومة وضباط الأمن وقادة المجتمعات المحلية والشيوخ وممثلي المجتمع المدني في العديد من الولايات، من بينها قندز وهرات وغور وغرديز وقندهار ونانغارهار وخوست. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر،

صدر مرسوم رئاسي أُعيد بموجبه فتح التحقيق في قضية الاحتيال التي شملت مصرف كابل عام ٢٠١٠.

١٣ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، ترأس الرئيس التنفيذي عبد الله الاجتماع الأول لمجلس الوزراء. ووفقًا لاتفاق ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أُنشئت آلية بين الرئيس ومستشاري الرئيس التنفيذي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، من أجل تحديد متطلّبات الترشيحات الوزارية ومعاييرها. وواصل الرئيس والرئيس التنفيذي العمل معًا على تأسيس الحكومة الجديدة، في الوقت الذي استمر وزراء الحكومة السابقة في أداء مهامهم. وفي ٩ و ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، دعا مجلس الشعب ومجلس الشيوخ في الجمعية الوطنية، على التوالي، إلى التعجيل باعتماد مجلس وزراء جديد. وعلى إثر ذلك، أصدر الرئيس التنفيذي بيانًا أكّد فيه على الطابع التعاوني الذي ساد المناقشات التي جرت بينه وبين الرئيس بشأن تشكيل مجلس الوزراء الجديد والترتيبات التي ينبغي اتّخاذها لتناول الإصلاحات الانتخابية.

١٤ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة نتائج انتخابات مجالس الولايات التي جرت في ٥ نيسان/أبريل. وفاز بالمقاعد الـ ٤٥٨ في مجالس الولايات ٣٦١ مرشّحًا و ٩٧ مرشّحة (٢١ في المائة). وقد اعتُبر فوز سبعة وأربعين مرشّحًا استنادًا إلى النتائج الأولية لاغيًا نتيجة البت في الطعون من جانب المؤسسات الانتخابية. وقد احتج العديد من هؤلاء المرشحين على النتائج النهائية واعتبروا أنّ الطعون لم تلق آذانا صاغية وأن لجنة الطعون الانتخابية المستقلة قد تلاعبت بالنتائج، ولا سيما في هرات، حيث كانت الاحتجاجات شديدة بصورة خاصة. وكان أول عمل قامت به مجالس الولايات المنتخبة حديثًا هو إجراء انتخابات داخلية لملء حصّتها من المقاعد في مجلس الشيوخ في الجمعية الوطنية. وأوقفت هذه المجالس العمل بالممارسة المتمثلة في إرسال ممثل عن مجلس الولاية ليشغل المقاعد الشاغرة في الجمعية الوطنية التي يتعيّن أن يشغلها ممثّلو مجالس المقاطعات الذين لم تجر انتخاباتهم بعد في أفغانستان.

١٥ - ومنذ أن تقلّد الرئيس غني منصبه، أوضح التزامه بالشروع في عملية سلام يتولّى الأفغان قيادتها ومقاليدها. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وخلال اجتماع مع أعضاء المجلس الوطني للعلماء، حثّ الرئيس الزعماء الدينيين على القيام بدور استباقي في إحلال السلام في البلد، بالتعاون مع حكومته. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى الرئيس غني بكلمة في المؤتمر الوزاري لقلب آسيا - عملية إسطنبول شدّد فيها على أن السلام هو الأولوية العليا للحكومة الجديدة، وكرر دعوته المعارضة السياسية، لا سيما حركة طالبان، إلى الانضمام

إلى الحوار بين الأطراف الأفغانية، وطلب من الشركاء الدوليين تقديم الدعم لعملية سلام يقودها الأفغان ويتولّون مقاليدها.

١٦ - ولم تعلن حركة طالبان بعد استعدادها للانضمام رسميا إلى هذا الحوار. وفي بيان صدر في ٢٢ أيلول/سبتمبر، رفضت حركة طالبان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ودعت إلى مواصلة النزاع حتى ''نهاية الاحتلال الأجنبي''. وعلى إثر توقيع الحكومة على الاتفاقين الأمنيين مع الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، أصدرت حركة طالبان، في ٣٠ أيلول/سبتمبر، بيانا نددت فيه بالاتفاقين المذكورين ووصفت رسالة السلام والمصالحة التي وجهها الرئيس في خطابه الافتتاحي بأنها ''مضللة''. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت حركة طالبان بيانا بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة عشرة لبدء العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان تدعو فيه مجددا إلى شن هجمات على القوات الدولية وتندد فيه بالاتفاقين الأمنيين. وأصدر فصيل قلب الدين في الحزب الإسلامي بيانا آخر، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، شجب فيه الاتفاقين الأمنيين وحثّ الجمعية الوطنية على عدم التصديق عليهما.

باء - الأمن

١٧ - منذ نهاية فصل الصيف، واجهت الحكومة باستمرار صعوبات جمة في تأمين المقاطعات الرئيسية التي ظلت تحت ضغط المتمردين. وأوجد المأزق السياسي الذي أعقب الانتخابات والتأخر في توقيع الاتفاقين الأمنيين مع الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، حالة من الاضطراب يبدو أنها حمّست العناصر المناوئة للحكومة على مواصلة ما تنفذه من عمليات في جميع أنحاء البلد بهدف زعزعة ثقة المواطنين في الحكومة وفي قوات أمنها. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير شن هجمات متعددة على المراكز الإدارية بالمقاطعات وعلى نقاط التفتيش التابعة لقوات الأمن والطرق الرئيسية. وفيما عدا أن الغرض البين من تلك الهجمات كان إبراز قوة المتمردين وإثارة اهتمام وسائل الإعلام بهم، فإن أيا منها لم ينجح في إصابة أهدافه بشكل دائم.

١٨ - وقد شرع المتمردون في شن هجمات على الحكومة في معظم أنحاء البلد كان أشدها في ولايتي هلمند وقندهار في جنوب البلد؛ وفي ولايات غزني وبكتيا وبكتيكا في الجنوب الشرقي؛ وولاية نانغارهار في الشرق؛ وولاية قندوز في الشمال الشرقي؛ وولاية فارياب في الشمال؛ وفي ولايات هرات وفرح وغور في الغرب. وقد تمكنت قوات الأمن الأفغانية بوجه عام من التصدي للتمرد بفعالية نسبية، رغم أن الأنباء تفيد بأنها تكبدت خسائر كبيرة. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت قوات الأمن الأفغانية أنها اعتقلت اثنين من كبار قادة

شبكة حقاني، وأعربت عن ثقتها في أن هذا النبأ سيحط من عزائم القيادة العليا للشبكة وعلى قدرتها العملياتية. وفي اليوم التالي، أصدرت حركة طالبان بيانا يدحض ذلك النبأ ويؤكد أن القياديين اختُطفا خارج أراضي أفغانستان في أحد بلدان الخليج، ودعت إلى إطلاق سراحهما فورا. ورغم الشائعات المتداولة حول وجود الدولة الإسلامية للعراق والشام في أفغانستان، فإن أيّا من فصائل التمرد الكبرى في أفغانستان لم يعلن حتى الآن ولاءه لها.

١٩ - وما فتئت الأمم المتحدة ترصد الحوادث الأمنية التي لها تأثير على الأطراف الفاعلة المدنية. ففي الفترة من ١٦ آب/أغسطس إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، سُجل وقوع ١٩٩ ٥ حادثاً أمنيا، مما يمثل تراجعاً طفيفا بنسبة ٥,٢ في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٣ التي شهدت وقوع ٤٨١ ٥ حادثا أمنيا. ويمثل العدد الإجمالي للحوادث التي وثِقت في جميع أنحاء البلد من بداية ٢٠١٤ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، البالغ ٤٦٩ ١٩ حادثا، زيادة بنسبة ١٠,٣ في المائة عن نفس الفترة من عام ٢٠١٣ التي شهدت ٦٤٥ ١٧ حادثا. ولا تزال المناطق الواقعة في جنوب البلد وجنوب شرقه وشرقه هي أشد المناطق اضطرابا، إذ إنها تستأثر بنسبة ٦٩ في المائة من الحوادث المبلغ عنها. وشهد الجزء الشرقي من البلد خصوصا زيادة ملحوظة في عدد تلك الحوادث مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث سجلت ولاية نانغارهار ٧٦٨ حادثا تليها قندهار التي سجلت ٥٩٢ حادثا. ومع أن قوات الأمن الوطني قد برهنت على قدرتها على إجلاء المناطق المتنازع عليها واستعادتها، فإن السيطرة على تلك المناطق وإحراز تقدم فيها بشكل دائم ما زالا يتوقفان على تقديم الخدمات الحكومية والاجتماعية.

٢٠ - واستمرت الجهود مبذولة للتأكد من أن قدرات المؤسسات الأمنية الوطنية، التي جرى تعزيزها على مدى السنوات الثلاث عشرة الأخيرة، قد باتت مترسخة وقابلة للاستمرار، وذلك على حدّ ما يتبين من الترتيبات الأمنية المبرمة في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وسبق إبرام تلك الترتيبات مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة حلف شمال الأطلسي على مستوى الرؤساء ورؤساء الحكومات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية يومي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، حيث تعهد شركاء المنظمة وحلفاؤها بمواصلة تقديم الدعم إلى قوات الأمن الأفغانية حتى نهاية عام ٢٠١٧، وتزويدها بمساعدات تناهز ٥,١ بلايين دولار سنويا، كما تعهدوا بمواصلة الحوار في إطار الشراكة الدائمة بين الناتو وأفغانستان. وفي الإعلان المتعلق بأفغانستان، أشارت الدول الأعضاء إلى أن بعثة الدعم الحازم تنوي تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية ومساعدتها وإسداء المشورة لها بعد

عام ٢٠١٤؛ وشددت على أهمية توخي الشفافية والمساءلة وفعالية التكلفة في تقديم المساعدة المالية إلى القوات الأفغانية؛ وذكرت مجدّدا أنّ الهدف المنشود هو أن تتولى أفغانستان المسؤولية المالية كاملة عن قواتها الأمنية في موعد أقصاه عام ٢٠٢٤، وأنّ هذا الدعم موجه إلى مجالات التخطيط، والاستخبارات، واللوجستيات، والدعم الجوي، ومهام الإجلاء الطبي.

٢١ - وشكّلت الاشتباكات المسلحة ٤٨,٩ في المائة من الحوادث الأمنية المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يمثل انخفاضا بنسبة ٢,٢ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٣. وتسببت العبوات الناسفة اليدوية الصنع في ٢٧,١ في المائة من الحوادث المبلغ عنها. أما العناصر المناوئة للحكومة فقد دأبت على استخدام أعمال الاغتيال والخطف في ممارسة سيطرتها ونفوذها على السكان. وفي الفترة الفاصلة بين ١٦ آب/أغسطس و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وقع ٢٣٥ حادث اغتيال و ٩٢ عملية اختطاف، مما يمثل زيادة بنسبة ٩ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٣ التي سُجل فيها ٢١١ حادث اغتيال و ٨٩ عملية اختطاف. وخلال هذه الفترة أيضا، أُبلغ عن وقوع ٤٦ هجوما انتحاريا في جميع أنحاء البلد مقابل ٣٦ هجوما خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٣. وقد سُجلت نسبة ١٧ في المائة من تلك الهجمات في مدينة كابل.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل ما مجموعه ٢٧ حادثا أمنيا استهدف الأمم المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر. وكانت تلك الحوادث تستهدف في معظمها موظفي الأمم المتحدة الوطنيين، وتنطوي على أعمال إجرامية ومحاولات تخويف. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، تم استهداف بعثة برية تابعة للأمم المتحدة في مقاطعة خوست بعبوة ناسفة يدوية صنع تم التحكم فيها عن بعد، غير أنّه يرد ما يفيد لوقوع أي إصابات أو أضرار. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أصابت نيران أسلحة صغيرة طائرة ثابتة الجناحين تابعة للأمم المتحدة كانت في طريقها من غرديز إلى كابل. ومع أن الطائرة هبطت بسلام في كابل، فإن هذا الحادث أسفر عن إلحاق إصابات طفيفة بالطيارَيْن وتعطيل عمليات الأمم المتحدة الجوية. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، سقط صاروخ على مقربة من أحد أفراد خدمات الأمن الدولية في مجمع البنك الدولي فأصابه بجراح. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، استهدف هجوم معقد، أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عنه، المجمع الدولي في القرية الخضراء في كابل. وقُتل أحد الحراس الدوليين وجرح اثنان آخران. وأصيب شرطي أفغاني أيضا بجراح. ولم يصب في الهجوم أي من موظفي الأمم المتحدة. وتعرضت دوريتان تابعتان للأمم المتحدة إلى هجومين في مقاطعة كابل في ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ورغم عدم

إصابة أي من موظفي الأمم المتحدة بأذى، فإن اثنين من أفراد قوات الأمن الأفغانية أصيبا بجروح في الحادث الثاني. وقد أعلنت حركة الطالبان مسؤوليتها عن تلك الهجمات.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٣ - اعترافا بدور العلاقات الإقليمية في ضمان الاستقرار الوطني، منح زعماء أفغانستان الأولوية للتعاون مع جيرانهم ودول المنطقة. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اجتمع الرئيس كرزاي بوزير الشؤون الخارجية الهندي، سوشما سواراج، بغية إجراء محادثات بشأن الأمن الإقليمي. وشارك في مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة شانغهاي للتعاون، من ١١ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر، والذي أعرب في الإعلان الصادر عنه عن دعمه لبروز أفغانستان كدولة مستقلة ومسالمة ومحايدة ومزدهرة، ودعمه لمسألة تعزيز دور الأمم المتحدة المحوري في تنسيق الجهود الدولية للتوصل إلى تسوية أفغانية.

٢٤ - ومنذ توليه منصب الرئاسة، شدد الرئيس غني على أهمية التعاون الإقليمي باعتباره عاملا محوريا في استقرار أفغانستان وازدهاره. وتبعا لذلك، قام بزيارة إلى كلّ من المملكة العربية السعودية والصين وباكستان ونيبال والمملكة المتحدة، واستقبل رئيس تركيا، رجب طيب أردوغان، ووفدا وزاريا في كابل في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وخلال تلك الزيارة، وقع الرئيسان اتفاق الشراكة والصداقة الاستراتيجيتين بين أفغانستان وتركيا، وهو اتفاق يلزم البلدين بموجبه بتعزيز التعاون في مجالات الأمن وإعادة الإعمار والاستثمار والتجارة.

٢٥ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، عُقد في بيجين المؤتمر الوزاري الرابع لعملية قلب آسيا/إسطنبول، واختتم باعتماد الإعلان المتعلق ''بتعميق التعاون تحقيقا للأمن والازدهار المستدامين في منطقة قلب آسيا''. وخلال المؤتمر، أكد الرئيس غني مجددا التزام بلده بعمليتي الإصلاح والمصالحة. وعُقد المؤتمر، الذي افتتحه رئيس الوزراء الصيني لي كيتشيانغ والرئيس غني، بحضور ممثلين من بلدان عملية إسطنبول البالغ عددها ١٤ بلدا ومن ١٦ بلدا مؤيدا للعملية و ١٢ منظمة دولية وإقليمية، فضلا عن ممثلين من الأمم المتحدة. وعززت الوثيقة الختامية للمؤتمر الجوانب السياسية للعملية، وأعادت التأكيد على الالتزامين السابقين المتمثلين في تحقيق المصالحة الشاملة في أفغانستان وتقديم الدعم لعملية سلام يقودها الأفغان ويملكون مقاليدها. وعُززت أيضا العناصر المتمحورة حول التعاون الاقتصادي، ولا سيما من أجل إحراز تقدم في تنفيذ تدابير بناء الثقة. وبالإضافة إلى ذلك، رحب المشاركون بعرض باكستان استضافة الاجتماع الوزاري المقبل في عام ٢٠١٥.

٢٦ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أُبرم اتفاق نقطة الربط الحدودية بين أفغانستان والصين وطاجيكستان. ويحدد الاتفاق الحدود بين البلدان الثلاثة التي تعهدت باحترام السيادة والسلامة الإقليمية لكل منها.

٢٧ - أما فيما يتعلق بأفغانستان وباكستان، فقد استمرت التوترات على الحدود بين البلدان، ولكن ادعاءات القصف وتوغل المتمردين عبر الحدود كانت أقل نسبيا بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أعربت وزارة الخارجية الأفغانية لباكستان عن قلقها البالغ من إعلان أحد فصائل حركة طالبان باكستان عن نيته شنّ هجمات عبر الحدود بين البلدين. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، قدمت وزارة الخارجية الباكستانية احتجاجاً إلى أفغانستان على هجوم يزعم أن مقاتلين شنوه عبر الحدود على منطقة شمال وزيرستان.

٢٨ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير ارتفاعا في مستوى التفاعل بين أفغانستان وباكستان. وشمل ذلك زيارة قام بها الرئيس غني إلى إسلام آباد يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت أفغانستان وباكستان اتفاقا على تسعير نقل الطاقة الكهربائية في إطار مشروع نقل الطاقة الكهربائية وتجارتها بين منطقتي آسيا الوسطى وجنوب أسيا (CASA-1000)، الذي ينص على مد خطوط الكهرباء من قيرغيزستان وطاجيكستان عبر أفغانستان إلى باكستان. وأعقب ذلك زيارة قام بها السيد سارتاج عزيز، مستشار رئيس وزراء باكستان لشؤون الأمن الوطني والشؤون الخارجية، إلى كابل في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الجنرال رحيل شريف، رئيس أركان الجيش الباكستاني، اجتماعين في كابل مع الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله لمناقشة شؤون التعاون الأمني. وفي إسلام آباد، التقى الرئيس غني برئيس الوزراء نواز شريف، والرئيس الباكستاني ممنون حسين ، وزير المالية محمد إسحق دار، ورئيس أركان الجيش الجنرال شريف.

ثالثا - حقوق الإنسان

٢٩ - خلال الفترة الممتدة من ١٦ آب/أغسطس إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وثّقت البعثة إصابات في صفوف المدنيين بلغ عددها ٢ ٦٠٦ إصابات (٨٢٢ قتيلا و ١ ٧٨٤ جريحا)، ويعكس هذا الرقم زيادة طفيفة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٣. وفي المجموع، تُعزى نسبة ٧٣ في المائة من الإصابات بين المدنيين إلى عناصر مناوئة للحكومة و ١٥ في المائة إلى القوات الموالية للحكومة (١٣ في المائة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية

و ٢ في المائة إلى القوات العسكرية الدولية) وتعزى نسبة ٧ في المائة إلى تبادل غير محدد لإطلاق النار بين القوات الموالية للحكومة والعناصر المناوئة لها. وقد تعذّر تحديد المسؤولة عن نسبة ٥ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين ومعظمها ناجمٌ عن متفجرات من مخلّفات الحرب. ولا تزال الاشتباكات البرية تتصدر قائمة أسباب الإصابات في صفوف المدنيين، حيث كانت وراء ٧٨٥ إصابة في صفوف المدنيين (٢٢٩ قتيلا و ٥٥٦ جريحا)، تليها العبوات الناسفة اليدوية الصنع التي أحدثت ٧١٦ إصابة في صفوف المدنيين (١٩٢ قتيلا و ٥٢٤ جريحا)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٨ في المائة. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، في مدينة غرديز، انفجرت عبوة ناسفة يدوية الصنع في أحد مطاعم الأسواق. وقد أسفر هذا الانفجار عن مقتل أربعة مدنيين وجُرح ٢١ آخرين. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، في مقاطعة يحي خيل من ولاية بكتيكا، قام انتحاري بتفجير عبوة ناسفة يدوية الصنع في ملعب رياضي تسببت في قتل ما لا يقل عن ٥٠ مدنيّا كانوا يشاهدون مباراة للكرة الطائرة وفي إصابة ما لا يقل عن ٦٠ آخرين. وقد كان هناك الكثير من الأطفال من بين هؤلاء القتلى والجرحى. وعموما، سجّلت إصابات المدنيين الناجمة عن الهجمات الانتحارية والهجمات المعقدة ارتفاعا بنسبة ١٠ في المائة خلال هذا الفصل، ووثّقت البعثة خسائر في صفوف المدنيين بلغ عددها ٦٤ قتيلا و ٤٢٤ جريحا (٤٨٨ إصابة في صفوف المدنيين). ونفذت حركة الطالبان عدة هجمات استهدفت المديرية الوطنية للأمن وأدت إلى وقوع إصابات بين المدنيين، من بينها الهجوم على مجمّع المديرية في مدينة غزني الذي وقع في ٤ أيلول/سبتمبر وأسفر عن مقتل ٢١ مدنيا وجرح ٢٠٤ آخرين، وقد أعلنت الحركة مسؤوليتها عن هذه الهجمات.

٣٠ - ووثّقت البعثة أيضا حدوث زيادة في عدد الضحايا المدنيين نتيجة للعمليات الجوية التي قامت بها القوات العسكرية الدولية، حيث تم تسجيل ٨٨ إصابة في صفوف المدنيين (٥٣ قتيلا و ٣٥ جريحا). ويعكس هذا الرقم زيادة بنسبة ١٢٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. كما وثّقت البعثة حدوث زيادة في عدد الضحايا المدنيين نتيجة للمتفجرات من مخلفات الحرب التي تسببت في وقوع ٨٩ إصابة في صفوف المدنيين (٢١ قتيلا و ٦٨ جريحا)، وهو ما يعكس زيادة بنسبة ٢٢ في المائة مقارنة بالفصل نفسه من عام ٢٠١٣.

٣١ - وقامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والتراع المسلح التي تقودها الأمم المتحدة بتوثيق ١٤٨ حالة وفاة و ٤٢٢ إصابة في صفوف الأطفال خلال الفترة الفاصلة بين ١٦ آب/أغسطس و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت معظم الإصابات

في صفوف الأطفال ناتجة عن اشتباكات برية بين القوات الموالية للحكومة والعناصر المناوئة لها. ولا تزال المنطقة الشرقية من البلد الأشد خطرا بالنسبة للأطفال حيث وقعت فيها نسبة ٢٥ في المائة من مجموع الإصابات المبلَّغ عنها في صفوف الأطفال. وتتحمل حركة الطالبان وغيرها من الجماعات المسلحة المسؤولة عن أغلبية الإصابات في صفوف الأطفال (٤٨ في المائة). أما عدد الخسائر البشرية المنسوبة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية فقد ارتفع من ٧١ إلى ٩٥ مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى زيادة مشاركة هذه القوات في الاشتباكات البرية. وتلقت فرقة العمل أيضا بلاغات عن وقوع ١٩ هجوما استهدفت المدارس والعاملين في سلك التعليم، و ١٠ هجمات استهدفت المستشفيات والعاملين في مجال الصحة، وست حالات تجنيد لأشخاص دون السن القانونية. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مجلس النواب التابع للجمعية الوطنية بتعزيز قانون يجرّم تجنيد الأطفال من قبل قوات الأمن الوطنية الأفغانية وبالمصادقة على هذا القانون الذي أُقر في وقت سابق بموجب مرسوم رئاسي.

٣٢ - وبعد تولي الرئيس غني مهامه بقليل، عقدت ممثلات لمنظمات المجتمع المدني النسائية اجتماعات مع الرئيس والرئيس التنفيذي عبد الله لحثهما على تنفيذ ما تعهدا به أثناء الحملة الانتخابية في ما يخص حقوق المرأة. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، اشتركت الأمم المتحدة في رئاسة التظاهرة السنوية لليوم العالمي المفتوح بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وكان من بين المشاركين في هذه التظاهرة ممثلون عن المجتمع المدني، وبرلمانيون، وممثلون عن وزارة شؤون المرأة ووزارة الخارجية. ورغم وجود اعتراف على نطاق واسع بالتقدم المحرز خلال العقد الماضي على مستوى تمكين المرأة، فقد شدد المشاركون على ضرورة التعاون بشكل وثيق مع الحكومة الجديدة من أجل ضمان مشاركة المرأة بفعالية في العمليات السياسية وفي عمليات السلام.

٣٣ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قام الرئيس غني بزيارة إلى سجن ''بل تشرخي'' في كابل دعا أثناءها إلى الاهتمام بالمسائل المتعلقة بمراعاة الإجراءات القانونية اللازمة فيما يتعلق بقضايا السجناء وظروف الاحتجاز. وقد تضمنت شكاوى السجناء مزاعم بشأن سوء تطبيق البرامج الهادفة لإطلاق سراح السجناء والحد من العقوبات، وشدة اكتظاظ السجون، وعدم اتساق الأحكام. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قام الرئيس غني بزيارة مركز الاحتجاز في كابل لمواصلة تقييم حقوق السجناء وظروف الاحتجاز.

٣٤ - وخلال الفترة الفاصلة بين ٤ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت رشيدة مانجو، المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، بزيارة أفغانستان. والتقت

المقررةُ الخاصة كبارَ المسؤولين الحكوميين، ورئيس اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وممثلي المجتمع المدني، والسلك الدبلوماسي في كابل، وعقدت اجتماعات مماثلة في هرات وجلال آباد. وفي بيانها الصادر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وصفت المقررة الخاصة التحسينات التشريعية والمؤسسية بأنها ''مرآة للإرادة السياسية'' الهادفة إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة، وشددت على أن هذه التطورات لا ينبغي أن تحجب الواقع المتمثل في كون العنف ضد المرأة ما يزال يشكل مصدر قلق بالغ. وسلّطت المقررة الخاصة الضوء أيضا على مسألة عدم وجود جمع للبيانات بصورة شاملة ومتسقة، وأيضا عدم تفسير وتنفيذ القوانين بفعالية، وأشارت إلى قلة الموارد المتاحة لتوفير الدعم لمؤسسات الإيواء باعتبارها من الوسائل الحمائية، وأوضحت أن هذا الدعم يتضمن شرط التصدي للمواقف السلبية من تلك المرافق.

٣٥ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أُطلق رسميا أول بروتوكول في أفغانستان للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس لفائدة مقدمي الخدمات الصحية وذلك بعد أن اشتركت وزارة الصحة العامة والأمم المتحدة في بلورته. ولتنفيذ البروتوكول، تم تقرير جملة من الأنشطة الهادفة إلى تعزيز تقديم الرعاية الجيدة المراعية لنوع الجنس، من بيها تدريب العاملين في المجال الطبي على مسائل من قبيل تناول الحالات، والرعاية الموجهة للضحايا، وجمع الأدلة الجنائية، ومعالجة الحروق والجراح والإصابات التي تلحق بضحايا الاغتصاب.

٣٦ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، استهدف تفجير انتحاري بسيارة مفخخة القافلة التي كانت تنقل عضوا نسائيا بارزا في البرلمان وناشطة معروفة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة، وهي شكريه باركزي. ومع أنها نجت ولم تُصب إلا بجروح طفيفة، فقد أسفر الهجوم عن مقتل ثلاثة من المدنيين وعن جرح ٣٢ آخرين. وحتى الآن، لم تعلن أي من الجماعات المتمردة مسؤوليتها عن الهجوم.

٣٧ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، نفّذت الحكومة الأفغانية حكم الإعدام شنقا على خمسة رجال أدينوا باغتصاب أربع نساء في مقاطعة بغمان من ولاية كابل. وقد نُفِّذت أحكام الإعدام بالرغم من النداءات العديدة الصادرة عن دوائر حقوق الإنسان، ومن البيان الذي أصدرته الأمم المتحدة في ٢٦ أيلول/سبتمبر وأعربت فيه عن خيبة أملها في حكم المحكمة العليا، وشجعت الحكومة على استئناف الوقف الاختياري لتنفيذ أحكام الإعدام في انتظار إلغاء هذه العقوبة بشكل تام. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ زيد بن رعد زيد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الرئيسَ غني والرئيس التنفيذي عبد الله عن قلقه البالغ من العملية القانونية التي أفضت إلى إدانة الرجال الخمسة بارتكاب جريمة السطو المسلح والاغتصاب الجماعي، واعتبرها غير مستوفية لمعايير المحاكمة العادلة

أفغانيا ودولية، ودعا مجددا إلى وقف تنفيذ حكم الإعدام من أجل فسح المجال أمام إجراء عملية مراجعة قضائية.

رابعا - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٣٨ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير محادثات فنية مكثفة بين الإدارة الجديدة والمجتمع الدولي بشأن الخطوات المتخذة لعرض البرنامج الإصلاحي للحكومة، بما في ذلك إعداد الورقة الحكومية المعنونة ''تحقيق الاعتماد على الذات - الالتزامات بالإصلاح وتجديد الشراكات'' وذلك في إطار التحضيرات لعقد مؤتمر لندن المعني بأفغانستان في ٤ كانون الأول/ديسمبر. وتركز هذه الورقة على الأزمة الاقتصادية التي يمر بها البلد، وعلى ضرورة تحقيق الاعتماد على الذات في عقد التحوّل، وعلى الحاجة الماسة إلى تعزيز الحوكمة وتنفيذ إصلاحات سياسية وتوطيد عملية إدارة المساعدة الإنمائية.

٣٩ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اشتركت الأمم المتحدة مع الحكومة في رئاسة جلسة استثنائية للمجلس المشترك للتنسيق والرصد من أجل القيام بالتحضيرات الأخيرة لمؤتمر لندن. وشارك في هذا الحدث ممثلون عن المجتمع الدولي بما في ذلك عن وكالات التنمية والمؤسسات المالية، وكذلك عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، للاطلاع على ورقة الإصلاحات التي أعدتها الحكومة ولتبادل المقترحات بشأنها. ورحّب المشاركون بالبرنامج الإصلاحي للحكومة وشددوا على أهمية تنفيذه، بوسائل منها خطط لإنعاش إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة في العام المقبل قبل اجتماع المسؤولين الرفيعي المستوى المقرَّر عقده في كابل.

٤٠ - ولا يزال الوضع الاقتصادي والمالي في أفغانستان من الأمور الصعبة. ففي أيلول/سبتمبر، أبلغت وزارة المالية بأن الاستثمارات انخفضت خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٤ بنسبة ٧٩ في المائة وبأن المبادلات التجارية انخفضت بنسبة ٩ في المائة. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عرض البنك الدولي معلوماته الحديثة عن التقييم الاقتصادي لأفغانستان التي يتوقع فيها أن تبلغ نسبة النمو الاقتصادي في هذا البلد ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل انخفاضا حادا مقارنة بنسبة النمو المسجَّلة في عام ٢٠١٣ وهي ٣,٧ في المائة. ولا يزال الوضع الاقتصادي يؤثر سلبًا على ميزانية الحكومة. ففي أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ البنك الدولي الجهات المانحة بأن تحصيل الإيرادات الشهرية بحاجة إلى زيادة بنسبة ٤٢ في المائة لبلوغ المستوى السنوي المنشود. وفي الشهر نفسه، عمّمت وزارة المالية طلبا رسميا للحصول على الدعم من المانحين لسد العجز في الميزانية

مشيرةً إلى ”حاجة ملحة وفورية“ للحصول على مبلغ ٥٣٧ مليون دولار. وردا على ذلك، قدمت الولايات المتحدة مبلغ ٧٥ مليون دولار وقدمت المملكة المتحدة مبلغ ١٨,٩ مليون دولار كدعم إضافي عن طريق الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان الذي يديره البنك الدولي. وقيل إن جهات مانحة أخرى بصدد النظر في الخيارات المتاحة لتغيير ترتيب أولويات التمويل المقرَّر لتلبية هذا الطلب. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، عُرِضت على الجمعية الوطنية ميزانية سنة ١٣٩٤ (٢٠١٥) التي تضمنت تخفيضا إجماليا مقترحا بنسبة ٣ في المائة وتخفيضا في التكاليف غير المتصلة بالأمن بنسبة ١١ في المائة مقارنة بالسنة السابقة.

٤١ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أصدرت اللجنة المشتركة المستقلة لرصد وتقييم جهود مكافحة الفساد تقريرها الذي يصدر مرة كل سنتين. وأشارت اللجنة في هذا التقرير إلى محدودية التقدم المحرز في مكافحة الفساد، وسلطت الضوء على عمليات الاستيلاء على الأراضي، وإلى التحقيق في قضية الاحتيال المتعلقة بمصرف كابل. وأعطى التقرير أيضا إشارة انطلاق العمل بإطار وأداة مكافحة الفساد اللّذين أعدهما اللجنة من أجل متابعة تنفيذ توصياتها السابقة. وفي ٢ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي، أصدرت اللجنة تقريرين عن قضية الاحتيال المتعلقة بمصرف كابل وعن قضية الاستيلاء على الأراضي.

٤٢ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعاد الرئيس غني تأكيد التزامه بجهود مكافحة الفساد فيما يتعلق بالاستيلاء غير القانوني على الأراضي. وقامت إدارة الأراضي في أفغانستان بوضع خطة خمسية، بدعم تقني من البعثة، تهدف إلى تعزيز إدارة أراضي الدولة، بما في ذلك تأجير الأراضي التي تملكها الدولة، وزيادة إيرادات الدولة من خلال معالجة النزاعات على الأراضي واستعادة أراضي الدولة المستغَلة بشكل غير قانوني. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق الرئيسُ على القانون المتعلق بالحصول على المعلومات الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في وقت سابق. ويسمح هذا القانون بطلبات الحصول على المعلومات الحكومية من أجل إضفاء المزيد من الشفافية على عملها. وهو يندرج أيضا ضمن عناصر برنامج الإصلاح الحكومي الأوسع نطاقا ويمكّن المجتمع المدني ووسائل الإعلام من الأدوات التي تساعد على دعم المساءلة ضمن إطار الجهود الأشمل التي تبذلها الحكومة من أجل تعزيز تدابير مكافحة الفساد.

٤٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدمت الحكومة تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ بنود خطة العمل إلى فريق استعراض التعاون الدولي التابع لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية الذي يرصد الامتثال على الصعيد الدولي لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقبل انعقاد اجتماعات فرقة العمل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، نشرت

الحكومة في جريدتها الرسمية القوانين الجديدة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وسارعت الحكومة الجديدة أيضا بإقرار هذه الأنظمة. ومكنت هذه التدابير أفغانستان من تفادي إدراج اسمها على ''القائمة السوداء''، غير أنها ظلت تخضع للرصد من طرف فريق استعراض التعاون الدولي بوصفها بلدا يعاني من أوجه قصور في استيفاء المعايير الاستراتيجية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤٤ - وعقد الرئيس غني سلسلة من الاجتماعات مع مديرية الحكم المحلي المستقلة في تشرين الأول/أكتوبر لتنسيق الإصلاحات الرامية إلى تحسين الحكم على الصعيد دون الوطني. وتشمل الإصلاحات المقررة تعيينَ حكام جدد للمقاطعات بناء على معايير موحدة واضحة وبموجب تفويض السلطة إلى الإدارات دون الوطنية، والإخضاع للمساءلة التامة، وإنشاء آلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تحسين تقديم الخدمات، ورصد ٤٠ في المائة من الميزانية للمقاطعات. وقد شرعت المديرية في إنشاء لجان معنية بالإبلاغ في المقاطعات لكي تعمل بانتظام على تزويد مكتب الرئيس بالمعلومات المستجدة وبتحليل للتطورات المتعلقة بالحكم على الصعيد دون الوطني.

خامسا - المساعدة الإنسانية

٤٥ - أدت العمليات العسكرية الجارية منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في ولاية شمال وزيرستان في باكستان إلى نزوح السكان على نطاق واسع. وقد سجل حتى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بحسب تقديرات الأمم المتحدة، عبور ٠١٣ ٣٢ أسرة الحدود إلى مقاطعتيْ خوست وباكتيكا. وتقيم أغلبية هذه الأسر مع أسر مضيفة في ١٣ من الأقاليم التابعة للمقاطعتين، ويقيم نحو ٣٦٣ ٤ أسرة في مخيم جولان الواقع في مقاطعة خوست. وقد لبّت السلطات المحلية، بدعم من الشركاء الدوليين، الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا في خوست وباكتيكا، مع التركيز بوجه خاص على تهيئة الملاجئ لفصل الشتاء.

٤٦ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، كانت فرقة العمل المعنية بالمشردين داخليا، التي تشترك في رئاستها كل من وزارة شؤون اللاجئين والإعادة إلى الوطن والأمم المتحدة، قد سجلت ما مجموعه ٠٢٢ ١١٨ مشردا في أفغانستان بسبب النزاع الدائر في عام ٢٠١٤. ومنذ ٢٠ حزيران/يونيه، أدت الاشتباكات العسكرية التي شهدها شمال هلمند إلى تشريد أزيد من ٠٠٠ ١ أسرة، منها ١٠٠ أسرة تشردت في تشرين الأول/أكتوبر. وفي مقاطعة غَزني، أُفيد بنزوح ٢٥٥ أسرة من منطقة أجيريستان. أما في مقاطعة قندوز، التي لا يزال الوصول إليها صعبا، فقد استطاعت الأمم المتحدة من تتأكد من تشرد ٦٦٨ أسرة.

٤٧ - واستباقا لحلول فصل الشتاء، واصلت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العملَ مع الحكومة، عن طريق اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث والهيئة الوطنية الأفغانية لإدارة الكوارث، وذلك من أجل ضمان إنجاز أعمال التحضير والإيداع المسبق لمواد الإغاثة. إذ يُقدر أن مليوني أفغاني يعيشون في مرتفعات فوق مستوى ٠٠٠ ٢ متر، مما يجعلهم عرضة لظروف قاسية ولا يتيح إمكانية الوصول إليهم خلال فصل الشتاء. وأُعطيت الأولوية لمن تضرروا في عام ٢٠١٤ من التراع الدائر ومن الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الفيضانات التي وقعت في فصل الربيع في شمال البلاد والتشريد الداخلي للأسر نتيجة للتراع. وزاد تدفق أسر اللاجئين من ولاية شمال وزيرستان في باكستان أيضا من عدد الأسر المحتاجة إلى المساعدة الغوثية خلال فصل الشتاء. وتشير التقييمات الراهنة لأعمال الاستعداد لفصل الشتاء إلى أن ٦٠ في المائة فقط من الاحتياجات المقدرة يمكن أن تُلبّى بواسطة الخطط الأوّلية للإيداع المسبق للمساعدة الغذائية الموجهة إلى ٠٠٠ ٧٥٠ من ضعفاء الحال الموجودين في ٥٤ منطقة نائية. وبالإضافة إلى ذلك، ستنخفض حصص الإعاشة الطارئة للاجئين في مقاطعتيْ خوست وباكتيكا بنسبة ٢٥ في المائة. وقد أُبلغ عن أوجه عجز مماثلة في توفير المواد غير الغذائية الأساسية، ومنها الوقود والبطانيات ومواد الإيواء. وسينجم عن هذا الأمر عجز في تقديم المساعدة إلى المناطق النائية، وظهور للمستوطنات العشوائية في كابُل، وللأسر المضيفة وللاجئين في مقاطعتي خوست وباكتيكا. ولمواجهة حالات النقص في الدعم، تم رصد مبلغ إضافي قدره ٣,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية لأعمال الاستعداد لفصل الشتاء، ومن أعمال توفير المواد الغذائية ومواد الإيواء للمجتمعات الضعيفة في مقاطعتيْ خوست وباكتيكا.

٤٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ورد الإبلاغ عن وقوع ١٤ إصابة أخرى بمرض شلل الأطفال في أفغانستان، وبذلك يصل العدد الإجمالي لحالات الإصابة في هذه السنة إلى ٢٢ حالة في عام ٢٠١٤. ويشكل هذا العدد زيادة عن العدد الإجمالي المسجل في عام ٢٠١٣ الذي بلغ ١٤ حالة، وهو يعكس قلة مناعة أفغانستان إزاء عودة هذا المرض. ورغم أنّ السلالات المتوطّنة للفيروس كانت وراء الإصابة في سبع من الحالات المسجلة في عام ٢٠١٤، فإنّ مواجهة انتشار السلالات الوافدة يتطلب تنفيذ برنامج فعال للتحصين في البلد، والوصول إلى الأطفال الذين ما زالوا دون تحصين. ولقد تحقق إنجاز كبير في آب/أغسطس بعد أن تمكنت المساعدة الإنسانية من الوصول إلى الأطفال وتحصينهم في مقاطعة هلمند الجنوبية، وذلك بعد المأزق الذي استمر ستة أشهر نتيجة للمنازعات المحلية. فمن خلال الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية على مختلف المستويات سعيا لاستئناف حملات التحصين، أُجريت على الفور أربع جولات تم خلالها

تحصين أزيد من ٦٥٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، افتتح السيد محمد سروَر دانِش، النائب الثاني للرئيس، الجولة الرابعة من أيام التحصين الوطنية لعام ٢٠١٤، التي تهدف إلى تحصين ٨,٩ ملايين طفل لا تتجاوز أعمارهم الخامسة ضد شلل الأطفال. وقد سخّرت وزارة الصحة العامة، بدعم من الشراكة العالمية للقضاء على شلل الأطفال، نحو ٦٠ ٠٠٠ من العاملين في مجال التحصين ضد شلل الأطفال لدعم حملات التحصين.

٤٩ - أما في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، فقد تم تطهير ١٠ من ساحات المعارك و ١٤٥ حقلا من حقول الألغام داخل ٧١ مجتمعا محليا، وأُعلن عن خلو منطقتين أخريين من الألغام أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من أنّ التقدم المحرز حتى الآن كان كبيرا بالنظر إلى الموارد المتاحة حاليا، فإنّ أفغانستان لن تحقق أهدافها المحددة لعام ٢٠١٤ ضمن إطار خطة معاهدة أوتاوا التي تهدف إلى إزالة جميع المخاطر المعروفة للألغام بحلول عام ٢٠٢٣. ويقدر أنه ما زال يتعين تطهير ٤ ٠٠٦ حقول ألغام و ٢٣١ ساحة من ساحات المعارك. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية بغية التأكد من الذخائر غير المتفجرة من القواعد وحقول إطلاق النيران المقرر إغلاقها. وفي تشرين الأول/أكتوبر، وافق كونغرس الولايات المتحدة على تخصيص مبلغ ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لإنجاز أعمال التطهير تحت السطحي، حيثما لزم، في حقول إطلاق النيران التي استخدمت فيها الولايات المتحدة مواد شديدة الانفجار والبالغ عددها ٨٣ حقلا.

٥٠ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كان التمويل المخصص للمساعدة الإنسانية لأفغانستان قد بلغ ٤١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد خصص ٢٤٨ مليون دولار من هذا المبلغ (٦٠ في المائة) لخطة الأمم المتحدة المشتركة للعمل الإنساني من أجل أفغانستان. ومن الرصيد المتبقي، أُفيد بأن مبلغ ٦٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة قد رُصد للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وبأنّ ما يقرب من ٢١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة قد تم التعهد بها للعمل الإنساني ولكن المبلغ لم يرصد بعد. أما المبلغ المتبقي فلم تتحدد مصارفه بعد. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت الأمم المتحدة والرئيس التنفيذي، السيد عبد الله، خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٥ التي تهدف إلى مساعدة ٣,٨ من السكان الأفغانيين الأشد ضعفا بالغذاء والرعاية الصحية والمياه وغيرها من أشكال المساعدة، مع التركيز على المناطق التي

ينعدم فيها الأمن ولا تحصل على خدمات كافية ويصعب الوصول إليها. وتنطوي الخطة على طلب تمويلات بمبلغ ٤٠٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

سادسا - مكافحة المخدرات

٥١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أُفيد أن حجم زراعة الأفيون في عام ٢٠١٤ قد ارتفع مقارنة بما سُجّل في السنة السابقة. وأجرى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يوري فيدوتوف، زيارة إلى كابُل في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر حيث اجتمع بالرئيس غني وبالرئيس التنفيذي عبد الله وأكد لهما التزام الأمم المتحدة بمواصلة التعاون الوثيق مع حكومة أفغانستان على المدى الطويل من أجل مواجهة ما تلحقه المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة والفساد من أضرار بأفغانستان وبشعبها. وأشار المدير التنفيذي إلى التقدم المحرز في اكتساب السلطات المحلية للقدرات في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والفساد وغسل الأموال والإرهاب، وفي مجال توفير الخدمات الأساسية للعلاج من تعاطي المخدرات والتعافي منه.

٥٢ - وسجلت الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٤، التي صدرت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، زيادة في مساحة زراعة الأفيون بنسبة ٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣، حيث تصل المساحة المزروعة بحسب التقديرات إلى ٠٠٠ ٢٢٤ هكتار. ونتيجة لذلك، من المحتمل أن يزيد إنتاج الأفيون بنسبة ١٧ في المائة، لتصل المحاصيل المقدرة إلى ٤٠٠ ٦ طن في عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع مجموع حجم المحاصيل في العام السابق. وقد عزت وزارة مكافحة المخدرات ومنظمة الأمم المتحدة، اللتان اشتركتا في إعداد الدراسة، هذا الارتفاع في المحاصيل إلى الصلات القائمة بين انعدام الأمن وزراعة الأفيون. أما زراعة خشخاش الأفيون فهي تتركز بنسبة ٨٩ في المائة في تسع مقاطعات تقع في الأقاليم الجنوبية والغربية حيث توجد أغلبية المقاطعات الأقل أمنا في البلد. وتظل مقاطعة هلمند، التي سجلت زراعة الأفيون فيها زيادة بنسبة ٣ في المائة، في طليعة المناطق المنتجة لهذه المحاصيل في أفغانستان، حيث أنها تستأثر بنسبة ٤٦ في المائة من مجموع الإنتاج على الصعيد الوطني، تليها قندهار وفرح وننغرهار. وتُقدّر قيمة إنتاج الأفيون بنحو ٨٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يعادل تقريبا ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر للبلد. أما قيمة أسعار شراء الأفيون من مزارعه، فقد انخفضت بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠١٤، ومن المرجح أن يكون ذلك نتيجة لزيادة إنتاج المحاصيل والإمدادات منها. هذا، وقد انخفضت في جميع أنحاء البلد مساحةُ المحاصيل التي تم القضاء عليها وذلك بنسبة

٦٣ في المائة لتبلغ هذه المساحة ٦٩٢ ٢ هكتارا في عام ٢٠١٤. أما عدد الخسائر في الأرواح الناجمة عن حملة القضاء على الأفيون لعام ٢٠١٤، فقد انخفض بنسبة كبيرة ليصل إلى ١٣ قتيلا في مقابل ١٤٣ قتيلا في عام ٢٠١٣.

٥٣ - ونفذت سلطات إنفاذ القانون الأفغانية ما مجموعه ٤١٥ عملية في الفترة الفاصلة بين ١٦ آب/أغسطس و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أسفرت هذ العمليات عن حجز ٧٤٣ كيلوغراما من الهيروين، و ٨٥٧ ٢٦ كيلوغراما من الأفيون، و ٥٥٨ ٣ كيلوغراما من القنّب، و ٠,٠٥٧ كيلوغرام من الأمفيتامين، و ٢١٧ ٣ كيلوغراما من السلائف الكيميائية الصلبة، و ٨٤٤ ١٦ لترا من السلائف الكيميائية السائلة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تفكيك ٩١ مركبة و ٢٦٠ قطعة سلاح وما مجموعه ١١ مختبرا لإنتاج الهيروين. وأسفرت العمليات التي نفذتها السلطات في مجموعها عن اعتقال ٤٧٧ من المشتبه فيهم، بينما قُتل ضابطان من شرطة مكافحة المخدرات.

٥٤ - وفي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت الأمم المتحدة اجتماعات في قطر اجتماعا للمراكز الإعلامية الإقليمية المتعلقة بمكافحة المخدرات، ومن بينها المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، ومركز تنسيق التحقيقات الجنائية لبلدان الخليج، وخلية التخطيط المشتركة، وذلك في إطار مبادرة ''الربط بين الشبكات''. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مسؤولون كبار من بلدان المبادرة الثلاثية، وهي أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية، اجتماعا في إيران. وقد كان الغرض من تلك الاجتماعات تعزيز تبادل المعلومات والقيام بالأعمال التنسيقية والعمليات المشتركة في المنطقة.

سابعا - دعم البعثة

٥٥ - واصلت البعثة بحث خيارات الاشتراك في أماكن العمل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بغرض تحقيق الكفاءة المالية في مجال الخدمات المشتركة والمتقاسمة. وقد تم توسيع نطاق المبادرات القائمة بهذا الشأن داخل المجمعات التي تشرف عليها البعثة في جالاباباد وباميان وقندوز وفرح. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت حكومة أفغانستان البعثة رسميا بأنه يتعين عليها أن تُخلي أحد أماكن العمل التي تشغلها منذ مدة طويلة بالقرب من المنطقة الدبلوماسية في كابُل، مما دفع إلى ضرورة العمل على تحديد خيارات مناسبة للانتقال إلى أماكن أخرى وتأمين هذه الخيارات وتمويلها، وذلك وفقا لأحكام اتفاق مركز البعثة.

ثامنا – ملاحظات

٥٦ – تشكل أول عملية تشهدها أفغانستان في مجال الانتقال الديمقراطي للحكم مرحلةً بارزة أخرى على طريق التحول السياسي في البلد. فقد استمر المأزق الانتخابي لفترة طويلة وصعبة لكنه حُسم في نهاية الأمر لصالح البلد. لذلك، لا بد لي من التنويه بالمرشحين الرئاسيين على عملهما معا وعلى سعيهما من أجل إيجاد الحلول. فالمستقبل يحمل في طياته تحديات هائلة تقتضي قدرا كبيرا من الشعور بالوطنية، وحكومة الوحدة الوطنية مؤهلة جدا لرفع هذه التحديات. هذا، وإنّ ما أبداه الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله من تعاون حتى الآن لهو من الأمور التي تبعث على التشجيع. فقد أصبح الشعب الآن، وبعد أشهر من عدم اليقين، مفعما بالأمل والثقة.

٥٧ – بيد أنّه لا بد من العمل، ضمن جهود التعجيل بمعالجة العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية، على تعيين وتثبيت كبار الموظفين الحكوميين في الوقت المناسب. ونحن نأمل في أن تجد الأطراف في إنشاء حكومة الوحدة الوطنية فرصةً لإثبات أنّ قوة أفغانستان في تنوعها. أما فيما يتعلق بالبرنامج السياسي، فقد تضمن الاتفاق المبرم بين المرشحين في ٢١ أيلول/سبتمبر التزامات بإجراء إصلاحات انتخابية، وباستحداث أدوات فعالة لتسجيل السكان والتحقق من هويتهم، وإجراء انتخابات برلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات، على أن يتوج كل ذلك بعقد الجمعية الكبرى (لويه جركه) الدستورية في غضون سنتين للنظر في إنشاء منصب رئيس الوزراء. لذلك، لا بد من الاهتمام العاجل بالتخطيط لبلوغ هذه الأهداف الطموحة وترتيب تسلسلها من أجل الوفاء على الوجه الأفضل بالمقتضيات القانونية والعملية التي تضمن إحراز تقدم بهذا الشأن.

٥٨ – وما زالت أوضاع أفغانستان الاقتصادية تبعث على القلق البالغ. لذلك، فإنّي أرحب ببرنامج الإصلاح التي حدده الرئيس غني في مؤتمر لندن، بما في ذلك الالتزام بإرساء مجتمع قوامه المساواة والإنصاف ومكافحة الفساد. ويجسد هذا البرنامج قوة الطموح في التصدي للتحديات التي تواجهها أفغانستان. غير أنّه من المتوقع، حتى مع استمرار التقدم في إجراء الإصلاحات الهيكلية ومنها تحسين الإيرادات، أن تستمر الحكومة في المستقبل المنظور في مواجهة عجز الميزانيات الذي يعود سببه بالأساس إلى ارتفاع مستوى النفقات الأمنية. كما أنّه من المحتمل أن تفضي تأثيرات الحالة الأمنية ونقص الإيرادات إلى تقليص الاستثمار في برامج التنمية الطويلة الأجل وبرامج الحد من الفقر. لذلك، فإنّ استمرار التزام المانحين سيكون مطلوبا من أجل تحذير المقترحات الإصلاحية التي تقدمت بها الحكومة، واستعادة مستويات النمو الاقتصادي المرتفعة، وتوطيد قدرة التعويل على الذات. ومن البوادر المشجعة

أيضا أنّ الرئيس قد سلّم بأهمية المرأة والشباب في تنمية أفغانستان وبأهمية تمكينهما لكي يسهما في تنمية البلد باستمرار اجتماعيا واقتصاديا. وإني أرحب أيضا بعزم الإدارة الجديدة الإسراع بوتيرة التقدم صوب دعم حقوق المرأة والطفل ووضع برنامج أوسع نطاق في مجال الحقوق.

٥٩ - أما الاقتصاد غير المشروع، الذي يقوم إلى حد كبير على زيادة إنتاج الأفيون، فما زال يقوض النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأفغانستان. لذلك، فإنّ نجاح جهود التصدي له تتطلب إرادة سياسية قوية واتباع نهج قانونية واجتماعية واقتصادية وإنمائية متماسكة تقودها السلطات الأفغانية بدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين. وستجد هذه الجهود ما يعززها أيضا في الأطر والآليات التنسيقية الإقليمية القائمة في مجال منع تدفق المخدرات وما يرتبط بها من إيرادات غير مشروعة. لذلك، فإنّ أشجع على تجديد الالتزام من جانب أفغانستان وجميع أصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٦٠ - هذا، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الدور البناء الذي تضطلع به بلدان المنطقة سيكون حيويا في ضمان الاستقرار والتنمية الاقتصادية في أفغانستان وفي منطقة الجوار برمتها. فالتجارة الإقليمية والمساعدة من الأطراف المناحة غير التقليدية وزيادة الموصولية هي أمور في صالح الجميع ولها أهمية حاسمة في زيادة قدرة أفغانستان على تحقيق الاكتفاء الذاتي. لذلك، شكلت مسألة تعزيز المشاركة الإقليمية واحدة من مجالات التركيز الرئيسية للرئيس غني منذ توليه لمنصبه، وهذا الأمر يتبين من زياراته الأولى التي قام بها. وستكون علاقات أفغانستان مع باكستان، بالأخص، من الركائز الأساسية لهذه المشاركة. وإني أرحب بالمؤشرات الإيجابية التي تدل على أنّ الإدارتين المدنيتين في إسلام آباد وكابل تعملان على استغلال الفرص المتاحة من أجل استكشاف سبل إعادة تشكيل التنسيق فيما بينهما. كما أنه من دواعي غبطتي الزخم المستمر في التقدم الذي يشهده مؤتمر قلب آسيا - عملية اسطنبول، وإعلان بيجين الذي صدر وشدد على أنّ الأطراف المعنية الإقليمية تؤيّد بالإجماع إجراء عملية مصالحة في أقرب وقت ممكن بقيادة وملكية أفغانية.

٦١ - وبالفعل، فإنّ السلام هو الشرط الأساسي لإحراز نمو مطرد ودائم في أفغانستان. غير أنّ سنة ٢٠١٤ كانت من بين أعنف السنوات التي مر بها البلد منذ عام ٢٠٠١. فقد قامت قوات الأمن الوطنية الأفغانية بالعديد من الهجومات المضادة لمنع المتمردين من الاستيلاء على مراكز المقاطعات. غير أنّ ذلك لم يكن من دون وقوع عدد كبير من الإصابات. لذلك، ومن أجل ضمان استمرار التحسن وتحقيق مقومات البقاء في الأمد البعيد بالنسبة لقوات الأمن الوطنية، لا بد من الوفاء بالتعهدات الدولية المتعلقة بتقديم الدعم، التي

تم التأكيد عليها مجددا في مؤتمر قمة الناتو الذي عقد مؤخرا في ويلز. وإني لأحث أيضا السلطات الأفغانية على بذل كل ما في وسعها من أجل تنفيذ استراتيجيتها في مجال مكافحة العبوات الناسفة اليدوية الصنع، وأشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم من أجل الحد من الآثار المروعة المترتبة على السكان جراء هذه الأجهزة.

٦٢ - وإني لأشعر أيضا ببالغ القلق من تزايد الإصابات في صفوف المدنيين الذين ما فتئوا يتحملون وزر النزاع وما ينجم عنه من الخوف وعدم اليقين اللذين يؤثران بشدة على حياتهم اليومية على ترتيباتهم المستقبلية. لذلك، أرحب بما أحرز مؤخرا من تقدّم في توسيع نطاق دخول المساعدات الإنسانية للقيام بحملات التطعيم التي تلزم لمكافحة شلل الأطفال في أحد معاقله الأخيرة. أما الجهود التي تبذلها البعثة لتحسين امتثال الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولية، ولا سيما العناصر المناوئة للحكومة، وللحد من الأثر المدمر للعنف على السكان المدنيين، فهي من المهام الحاسمة. ومع ذلك، فإنّ الحلول الطويلة الأجل هي حلول سياسية الطابع. وقد سلمت الإدارة الجديدة في كابل بهذا الأمر عند تشجيعها مجددا على ضرورة إجراء مصالحة بين كل الأطياف الأفغانية. وإني لأرحب بما أكد عليه الرئيس غني من أنه لا بد من التوعية ومن إيلاء الأولية لعملية مصالحة يقودها الأفغان ويتولون مقاليدها، وأشير إلى أنّ الأمم المتحدة على استعداد لدعم هذا الجهد.

٦٣ - وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد بقيادة الرئيس كرزاي الذين تولى في شهر كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠١ زمام الأمور في بلد ممزق الأشلاء، وأشرف على عملية إقرار وتنفيذ دستور جديد، واستحداث أطر دستورية وقانونية، وإعادة بناء قوات الأمن الوطنية. أما التحول الديمقراطي للسلطة فسيكون من الإنجازات التي ستخلد ذكره بحق في كتب التاريخ.

٦٤ - كما أود أن أتوجه بالشكر لممثلي الخاص، السيد يان كوبيتش، على ما قدمه من خدمات، وأن أرحّب بممثلي الخاص الجديد، السيد نيكولاس هايسوم، الذي استلم مهام منصبه في تشرين الثاني/نوفمبر، والذي ستكون خدماته السابقة في أفغانستان، أثناء إجراء العملية الانتخابية الصعبة، مساعدة على ضمان استمرارية الدعم الذي تقدمه المنظمة. وسيحظى السيد هايسم أيضا بالمساعدة المقتدرة من النائبين السيد مارك باودن، والسيد تاداميشي ياماماتو الذي استلم مهامه في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الختام، أودّ أن أعرب مجدّدا عن امتناني لجميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان على ما يبدونه، غالبا في ظروف أمنية صعبة ومعقدة، من تفان في العمل على الوفاء بما التزمناه من الدعم للشعب الأفغاني.